النهار 25-05-2022

المصارف تنتفض على خطة الشامي: 90 مليار دولار قيد الشطب...تخوّف من تدمير القطاع والعودة الى مشروع المصارف الـ5 الطائفية

سلوى بعلبكي

"يا رايح كتّر قبايح"... بهذه العبارة إستقبلت مصارف لبنان ومودعوها إقرار الحكومة "استراتيجية النهوض بالقطاع المالي" التي فجّرت الخلاف بين جمعية المصارف والدولة حول "إبريق زيت" الخسائر، ومَن سيتحمل الكلفة الأكبر، وما هي الخريطة الأنسب لاعتمادها طريقاً للخلاص من مأزق التراشق والتحميل المتبادَل للمسؤولية عن الانهيار المالي، وضياع الودائع المصرفية، وإنهاك المصارف وخسارة رساميلها، وفقدان الثقة المحلية والدولية في قطاع كانت سمعته تسبقه في مختلف أصقاع الأرض.

للمرة الثانية تنتصر الشعبوية والتسرع، وتسقط العقلانية والمنطق المفترضان في ممارسة الحكم وإدارة شؤون الناس، وتعود الحكومة، وإن اختلفت فيها الأسماء الى ارتكاب خطأ آخر شبيه بخطأ القرار "السيىء الذكر" لحكومة الرئيس حسان دياب، عندما أعلنت توقفها عن تسديد سندات اليوروبوند، الذي أدى الى تسارع دراماتيكي للإنهيار، وابتعاد المصارف الدولية عن التعامل مع المصارف المحلية، والى فقدان كلّي للثقة في السندات اللبنانية التي كانت تُعتبر من الديون السيادية الجاذبة للاستثمار، وذات ضمانات مرتفعة.

90 مليار دولار بما فيها رساميل المصارف وموجوداتها ألغتها الحكومة "الراحلة" بشحطة قلم، من دون حوار حقيقي وجدّي مع المصارف والمودعين، ومن دون الالتفات الى الارتدادات السلبية على قطاع، إذا لم تُعطَ له ظروفٌ وإمكانات للبقاء على قيد الحياة، كيف سيتحرك الاقتصاد من دونه، وما السبل الممكنة من خارجه لتمويل الاستثمارات الجديدة وخلق بيئة مؤاتية تساعد البلاد في الوقوف على قدميها بعد إصابة عمود اقتصادها الفقري بالشلل؟
الإستغراب من السلوك الاقتصادي والمالي للحكومة والتخبط في المعالجات، صار سمة المراقبين والمطلعين على خفايا السياسات العشوائية التي اعتمدتها الدولة، وأهدرت من خلالها مليارات الدولارات تمويلاً للتهريب أو في محرقة الكهرباء، لكن التساؤل صار لصيقاً بالاستغراب عن النهج المتعمّد والتوجه المقصود لقطع رأس المصارف كليا، وليس "تأديبها" لإغفالها تنويع إستثماراتها، ووضعها كل "بيضها في سلة" #مصرف لبنان والدولة، بما كان يمكن معه، لو حصل، تفادي الفقدان الكامل للودائع. هذا التساؤل هو حول الأهداف الكامنة وراء سلوك الدولة، فهل هو تغيير في هوية لبنان الاقتصادية، أم خروج كلّي من ثقافة الاقتصاد الليبرالي، أم عودة مشبوهة الى مشروع استبدال مصارف لبنان بخمسة مصارف فقط، توزَّع على الطوائف والمذاهب، (تم توزيعها مسبقا) وبالشراكة مع قوى نافذة في الدولة والأحزاب الفاعلة؟

شطب 90 مليار دولار للحصول على 3 مليارات!

"استراتيجية النهوض بالقطاع المالي" (FSRS) التي أعدّها نائب رئيس الحكومة، سعادة الشامي، هي جزء من "مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية" التي التزمها لبنان أمام صندوق النقد الدولي، ليوافق الأخير على برنامج تمويل مع لبنان بـ3 مليارات دولار على مدى 4 سنوات. الاستراتيجية تقدّر الخسائر الإجمالية للقطاع المصرفي بـ70 مليار دولار، وترتكز على إعادة هيكلة مصرف لبنان والقطاع المصرفي وسندات اليوروبوند، على أن يتم احترام التراتبية في استيعاب الخسائر بدءاً من حمَلة الأسهم وصولاً إلى المودعين.

اللافت ان "الاستراتيجية" إياها حمّلت المصارف ومصرف لبنان مسؤولية الانهيار، إذ اعتبرت "ان التخلف عن سداد الديون السيادية جاء نتيجة سياسات مالية غير منتظمة على مدى سنوات عدة، في حين أن الخسائر الضخمة التي تكبّدها مصرف لبنان هي نتيجة قيامه بعمليات مالية، هدفت إلى جذب تدفقات رأس المال للحفاظ على سعر الصرف الثابت المبالَغ في قيمته ولتمويل العجز في الموازنة. وقد تؤدي محافظ القروض الخاصّة بالمصارف التجارية أيضاً إلى خسائر إضافية، ولكن من الصعب تحديد قيمتها في هذه المرحلة. وتاليا، ستخضع هذه الخسائر المحتملة لتقدير متحفظ في عملية إعادة الهيكلة، إلى أن يتم إجراء مراجعة جودة الأصول (AQR) من قِبل جهاز رقابي، لجنة الرقابة على المصارف (BCC)، بمساعدة الشركات الدولية المرموقة". وقدرت الخسائر الإجمالية للقطاع المصرفي بما يزيد على 70 مليار دولار.

وإذا كانت الدولة قد نفضت يدها من مسؤولية الانهيار، فإن جمعية المصارف اعتبرت أن الخطة هي بمثابة تنصّل من الدولة ومصرف لبنان من موجباتهما بتسديد الديون المترتبة في ذمتهما، وتحميل كامل الخسارة الناتجة عن هدر الأموال التي تتجاوز السبعين مليار دولار للمودعين، بعدما قضت الخطة على الأموال الخاصة بالمصارف".

وأكدت مصادر مصرفية لـ"النهار" ان "هذه الخطة ستودي بكل القطاع المصرفي اللبناني، وخصوصا المصارف الكبيرة منها. فهي تقضي بشفط رؤوس اموال المصارف

وودائعها في مصرف لبنان وكل وديعة فوق الـ 100 ألف دولار". واذا كان معدّو الخطة يرون أن "مضمونها سيسمح بإعادة الثقة"، تؤكد المصادر ان ما تقوم به الدولة "هو ضرب الملكية الخاصة وهذه مخالفة فادحة للدستور... وتاليا فإن الدولة لا يمكنها السطو على أموال الناس والمصارف على السواء. فما تقوم به الدولة هو "شفط" أموال المودعين من دون ان تتحمل المسؤولية القانونية".

وتضيف المصادر ان "تحميل القطاع المصرفي هذه الخسائر أمر مجحف، فالمصارف لم تقم بإقراض مصرف لبنان، بل أقرضت الدولة عبر اليوروبوند، وهي في هذا الجانب ستتحمل مسؤوليتها".

المؤسف في الموضوع، برأي المصادر، أن "الدولة تقوم ومن خلال هذه الاجراءات بشطب 90 مليار دولار من اموال المودعين في مقابل حصولها على 3 مليارات دولار على 5 سنوات... هذا إن افترضنا أنها ستسير بالاصلاحات".

ولم تخفِ المصادر خشيتها من خطة لتدمير القطاع المصرفي بغية اعادة إحياء مخطط انشاء 5 مصارف جديدة تقوم على المحاصصة الطائفية. وسألت: "من الآن وحتى يتم انشاء هذه المصارف، هل يعرف المسؤولون عدد اللبنانيين الذين سيبقون خارج النظام المصرفي؟ عدا عن الوقت الذي تتطلبه هذه المصارف لفتح فروع جديدة في المناطق النائية... هذا إن كانت لديها النية في ذلك". واعتبرت أن قرارات السلطة فيها الكثير من "التخبيص" وعدم الدراسة: "إذا كان نحو 40 مصرفا مع أكثر من 120 في المناطق، وبالكاد نلبي حاجات الزبائن، فكيف بخمسة مصارف فقط؟".

المصادر تؤكد أنه "تم افلاس البلاد بقرار عدم تسديد 1.2 مليار دولار من سندات اليوروبوند، فيما خسائر لبنان حتى اليوم من جراء هذا القرار نحو 30 مليار دولار، وقد كان في امكان الدولة الخروج من الازمة عبر تسديد ديونها بالتقسيط المريح توازياً مع تفعيل مؤسساتها. فهل يجوز ان تكون هناك مؤسسات كالكهرباء والهاتف لا تربح؟ واذا كان المعنيون في الدولة يعتبرون ان هذه المؤسسات فاشلة وتساوي صفراً، فلماذا لا يسلّمونها للمصارف في مقابل الديون المتوجبة على الدولة؟ إذ يُفترض أن تعوّم مثل هذه الشركات البلاد، شأنها شأن مؤسسات الكهرباء والهاتف في كل دول العالم".

وتطرقت الى قرار بعض المصارف رفض التعامل بالشيكات، فاعتبرت ان "هذه الاجراءات مبررة على خلفية خطة الحكومة التي قضت بالاستيلاء على كل الودائع التي هي فوق الـ 100 ألف دولار، من هنا فإن المصارف لا تنوي زيادة ودائعها خوفاً من الاستيلاء عليها".
بيان جمعية المصارف

وكانت جمعية المصارف علّقت في بيان على إقرار الحكومة "خطة التعافي الاقتصادي"، فقالت: "أبشروا أيها المودِعون، لأن الدولة ألغت ودائعكم بـ"شخطة" قلم. فهذا كلّ ما تمخض عن عبقرية "الخبراء"، بالرغم من وجود خطط بديلة واضحة، لا سيما تلك التي اقترحتها جمعية مصارف لبنان والقاضية بإنشاء صندوق يستثمر، ولا يتملّك، بعض موجودات الدولة وحقوقها، ليعيد إلى المودعين حقوقهم، وإنْ على المدى المتوسط والبعيد".

وأضافت: "رضيَت الضحية ولم يرضَ الجاني، بذريعة أن هذه العائدات هي ملك للشعب ولا دخل للمودعين بها وكأن استنزاف أموال المودعين لدعم الشعب كان محلّلاً، أما استعادة المودعين لأموالهم فهو محرّم. وأما أن يتحفنا البعض بالقول إن المداخيل المستقبلية للدولة هي ملك الأجيال القادمة، فذلك مرفوض كون مدخرات الآباء تعود للأجيال القادمة أيضاً، فلا تعدموا جيلين تحت مسمى الحفاظ على مستقبل الأجيال".

وجددت الجمعية رفضها لخطة "كُتِبت بأموال المودِعين وأموال المصارف، وهي تقف صفّاً واحداً مع المودِعين لرفض هذه الخطة التي لا نهوض فيها سوى في اسمها".